

لسانيات الترجمة بين رسوخ الأصل وتحول الأنساق

سطمبول ناصر*

يظل النص المترجم يتمتع بنسق مستقل دون أن يتمثل به نسق آخر إلى حدّ المطابقة جهة التعيينية اللغوية أو البلاغية، إنها المحايثة النسقية التي تعد تشفيراً أصلياً هذا النسق الداخلي يفتح على ما يقاربه لغوياً كي يكون بديلاً افتراضياً من حيث بنيته وسياقه التداولي، كيف يمكن للترجمة أن تطاول خصوصية النص الأول عبر التوثب إلى طبيعة تشكل نسقة؟ إن البنية إزاء هذا نتجت وهي عبر المسعى الشكلي الذي خول لها فاعلية الحضور المستقل والذي تأتى لها أنطلاقا من الأدبية إلى الشعرية كي تخلص إلى فهم المنجز النصي عبر بنيته وفي الوقت ذاته تكشف أنظمة النصوص الداخلية وفق ما امتاحته من اللسانيات، ولذلك انتهت عبر مفهوم النسق إلى تلك المقدرات لتعاقب الوحدات اللغوية كي تتقصى وتتعب أنظمة العلاقات الداخلية للنصوص فالتفتت إلى سلطة النسق الذي يكاد أن يكون ذلك الوسم البنوي الذي تتقصد البنية عبر دعاوها في مشايعة البنية المحايثة لكل تشكّل نصي، من خلال منطق التواصل ونظام العلاقات ترد الترجمة كي تباشر إجرائية النقل أو العبور إلى أداء وهي تنتهي في الوقت ذاته كي تتقصّد مرجعية اللسانيات في الانتهاء إلى مأخذ التجريد لأنموذج بنية النص حين انفلتت إجرائية التعرف على أبنية النصوص عبر السياق إثر اكتساح النسق ضمن المدرات اللسانية والسيمائية إذ أصبح إمكاناً رئيساً من إمكاناتها، من هنا يرد مذهب تودروف، إلى (أن كل نص عبر استقلاله يحمل تلك الكفاية من المعرفة كما أن كل نص يؤدي تجلياً لبنية مجردة)¹ لهذا نتجت اللسانيات البنوية وهي تؤدي ذلك الإشباع التصوري للبنوية وهي تفرد لها

*. أ. سطمبول ناصر، كلية الأدب والفنون جامعة وهران 1 أحمد بن بلة.

مكنة الخصوصية لحضور مقولة النسق، إذ لم يعد لهذا الأخير معطى المرتكز لمرجعية توثيقه عبر السياق، وعليه فإن مساعي اللسانيات في تعقب النسق عبر نظامه الداخلي أنها مكنت البنوية من تلك المعرفة النسقية وكذا عمليات التخريج لاتساق أبنيته وتجاوز وحداته اللغوية وفي الحاصل أنها ألفتته إلى مأخذ الكلية التي يتجلى عبرها أنموذج النص الإبداعي، لأن الإبداع في المقابل يمكن فهم تشكله من جهة ما يتراوح بين العقل الواعي والعقل الباطن² وعلى هذا الأساس يمكن التساؤل عن فاعلية تداعي الأنساق المفتوحة عبر عملية الإبداع كونها تفترض دوماً أشكالاً جديدة وبلاغات محدثة تظل رهن الإرجاء والاختلاف، وهنا انعطف مأخذ السؤال صوب ما الذي يصير مكونات الخطابات اللغوية إلى تشكّل أدبي؟ إزاء هذا توخى الشكلاونيون الروس المأخذ الجمالي في ضوء الخصوصية الداخلية للآليات الأدبية كما أن البنوية انتهت إلى ذلك الإخفاق كونها لم تفلح في تمثيل أنموذج يطاول مشمولات التعداد لتكوثر الأعمال الأدبية ولعل هذا يؤدي إلى الإغفال عن خصوصيات التشكّل لفردة النصوص لأن النسق المحايث يظل مغلقاً لا يحقق استجابة للخارج ومن ثم فلا يؤدي حضوره الفعلي ضمنه كي يؤكد استحقاقه.

وعلى هذا الأساس يذهب دوسوسير Saussure ضمن خصوصية كل تشكّل لغوي متفرّد، إلى أن الوحدات اللغوية التي تتخذ بالنظر إلى علاقاتها بغيرها من الوحدات الأخرى، يجب أخذها من جهة الوظائف، فالوحدة لا تتحدّد بناءً على جوهرها بل على الوظيفة التي تؤديها داخل النظام مما يستوجب لديه إقصاء الكلام من دائرة اهتمام اللسانيين ومن ثم أخرجته من منهج دراسته وركز بذلك على اللسان كوضع لا كاستعمال، لأن الملفوظ يرد حضوره دوماً عبر ما تثبته الكتابة في حذو ما يطرحه بول ريكور³، وعليه فالنسق مفرض لفاعلية من المنظومات المتجدّدة، وفي الوقت ذاته يعمل على تهشيم مسلك التاريخية للأنساق في الذاكرة الجماعية، كونها لاترتين للسكونية النسقية الصمّاء، إذ

سيروراته تنفتح دوماً على المجال الحيوي المنظومات النسقية المبدعة وفقاً لأسياقتها الثقافية الراهنة، لأن الأنساق اشتغال مستغرق على المحدث من التراكيب والمتجدد من الأنظمة ضمن فاعلية الإنتاجية **Productivité** النصية، وفق خصوصيات من التشكل المتغيرة، من غير أن تنخرط في التماثل أو التناظر، مما يأتي السياق كونه حقلاً حيويًا، ولعل طبيعة التشكل اللغوي لنسق التركيب النصي تنزع أساساً إلى التفاعل القائم بين الأنساق وطبيعة الأسيقة ومن ثم فهي التي تمنحه مُكنة القبول لدى المتلقي، إذ تعد بمثابة الأفق للتلقي وفي الوقت ذاته تعزز وجود النصوص من حيث جمالياتها ومواضع تراكيبها، ذلك أن السياق هو جوهر الفصل في تدارك تلك الطبيعة التمييزية للغات مما يؤدي بنا التساؤل عن تلك النقلة (لنصوص ابن رشد وفلاسفة الإسلام إلى اللاتين بفضل جهود الترجمة، ثم أليس من المبالغة القول مثلاً أن من لم يقرأ أفلاطون في لغته الأصلية لا يمكن أن يفهمه؟ أليس هذا النوع من التحفظات التي يبدىها البعض لا يبعث إلا على حالات من الإحباط التي تراكم مشاكل الترجمة، وتزيد من حيرة المترجم أمام الكلمات؟، ومع ذلك، يمكن القول في مسألة ترجمة النصوص من لغة أصلية إلى لغة أخرى مستقبلية، أنه يظل هناك هامشاً يفلت من النقل أو التحويل، وهو ليس عيباً في الترجمة بقدر ما يمثل بالفعل علامة الاختلاف والتمايز⁴.

وعلى هذا الأساس، فإن إشكالية التحولات التي تطرأ على النص ترهنه إلى ذلك الإغفال لدقائق التغيرات النسقية المتفردة والمنتهية إلى مسلك نسقي يوحي دوماً ضمن العملية التواصلية، حيث مأخذ الارتباطات لوحدها يظل منخرطاً ضمن فاعلية التبادل المتعدد، وعلى هذا الأساس فإن سوسيرينتيي إلى أن (كل ما في اللسان يرتد إلى الفروق المميزة، وكل شيء أيضاً يرجع إلى الزمر المؤتلفة، وهذه الآلية التي تقوم على كيفية التلعب بالألفاظ المتتالية تشبه عمل آلة ميكانيكية، جميع قطعها تتأزر من أجل إحداث فعل ورد الفعل، مع أن

هذه القطع مرتبة على جانب بُعدٍ واحدٍ⁵، إن النص يؤدي وظيفة تفاعلية إذ يدرك المتلقي عبر تشكّله للفاعلية التي تنتهي به إزاء المتلقي في أداء التأويل وفق آليات الفهم الأولي، وعليه فمحلل النص أو الخطاب يحاول أن يكشف الاطرادات دون إغفال المحيط الذي وردت فيه كي يصفه ليس كموضوع ثابت وإنما كوسيلة دينامية للتعبير عن المعنى المقصود، لأن نسقية التشكل للنصوص متنامية ومعقدة ومتشابكة لأن البنية اللسانية يمكن أن نتفحصها انطلاقاً من طرح إيميل بنفنيست (كونها تنبني على قاعدة جوهريّة، إذ إنها تتشكل من وحدات متغايرة، يمكن رسم محدّاتها عبر أربع خصائص: وحدات منفصلة ومنقطعة، مركبة ومنظمة مما يستوجب أن هذه الوحدات منقطعة معدومة الدلالة، غير أنها تساهم عبر العمليات التركيبية في تأسيس الظلال للمعنى)⁶، إثر عملية الاشتغال الترجمي للنص، يرد عمل المترجم ضمن موضع المتلقي بوصفه قارئاً ومباشراً لطبيعة تراكيب نصيّة، وهنا تأتي مقصديته ضمن مركز تواصل، لذلك يستوجب الحدّ بين ترجمة فرادة المتلازمات اللغوية التي تراعي المطابقة بالمأخذ التقابلي أي بين المعنى الإفرادي المعياري والمعنى التركيبي التواصل، أي بين المواضعة اللغوية والقصد، إذ الأولى تتحدّد من جهة المقتضى المعياري والثانية لا تترهن إلا لطواعية التحديد عبر مؤدّى القصد، لأن فلسفة التواصل الذي يؤديه كل من "غرايس" و"فتغنشتين" لا تتحقّق إلا وفق ما يحققه القصد، وهنا فإننا نباشر تشكّل أنساق الوحدات اللغوية للنصوص من جهة مجالين فاعلين أو نشاط مسلّكين ذهنيين وفق ما يتصور ذلك سوسير حيث يجمعهما لزوم التواصل ومقتضى ضرورة الاقتران، أفقية الصلّة الخطيّة للوحدات اللسانية تتعدّى وتتخطّى حرج أفق الكلمة الواحدة، إذ تتواشج ضمن تشكّل ينزاح عن محدّدات الأفراد التركيبي عبر موضعه المفرد في حين يرد المجال المقابل، كونه ترابطياً بفعل التشابهات التي تستوجب موقعا لحضور التركيب وغيابية الوحدات القائمة ضمن مضمّن التلقي، فالتركيب يقتضي التحقق

اللغوي التعييني وفق الموضوع الحضور في مقابل الافتراضي الغيبي حيث تخضع هذه لمقدّرات الإمكان.

وفق هذا، تتموضع التشابهات لدى فاعلية الترجمة كي تفتزع لمسلکها مأخذاً عبر الإجراءات التي ترد أساساً من مُمكن التحقق لتلك الاختيارية التي تستجيب لها في الأخير صوب محصلة لغوية تقتضيها، لأن فاعليات الدمج النسقي للوحدات اللغوية، إذ تفسح لإجراء الترجمة مُمكن الاستيعاب لتلك الصلّة الحضورية العالية للتركيب والتي تقف كي تتجاوز الصلات لجبر العلامات اللغوية للمنظومة النحوية والتي تقدم النحوية كي تنزاح فتؤول إلى فاعلية الانزياح وهو يعبر إلى ضبط آخر يؤدي للنسق حيازته جمالياً وشعريات لأبنيته، مما تجعل الترجمة كي تنخرط ضمن نمط آخر من التوصل في تعاملها مع هلامية المخطط الذي ليس بالضرورة أن يؤدي تحقيقه آلياً، ذلك أن ياكوبسون "Jakobson" يربهن إلى الوظيفة الشعرية ضمن شبكته التواصلية كونها تسهم في تحقيق فاعلية الدمج الفعلي عبر تشكل الوحدات اللغوية التي تلبي لدى المتلقي إجراء الاختيار على أساس التشابهات في محور الاختيار أو نحو ما يطلق بالمحور الاستبدالي والمحور التأليفي (الرُكني أو التأليفي)، عبر هذا تتأثّر لنا معرفة طبيعة الكلّيات لأنساق النصوص، مما تسمح لنا في الوقت ذاته باستيعاب جملة المفارقات الأنواعية لتراكيب النصوص، ومن ثم تجعلنا نتعقّب إثر عملية التلقي أو مجرى مسلك القراءة صنفات أنساق النصوص، فالنصوص تنبني على الأساس الصريح والأساس الضمني.

ولعل اختلاف أنساق النصوص من جهة طبيعة مبانها تلزم الترجمة كي تسلك نمطا من طرائق الفهم كي تقابلها بما يتكافأ معها نسقياً، من هنا، ينتهي فان دايك (إلى الأساس الضمني للنص وهي عبارة عن متواليات من القضايا التي تشكل مدخل قواعد التعبير- وهي القضايا التي تشير إلى وقائع خاصة يفترض أن المتكلّم أو القارئ يعرفها وبالتالي يمكن حذفها دون تأثير يذكر على مجموع

المتوالية)⁷، وإذا اقتربنا من الإبداع الشعري على سبيل التمثيل نخلص إلى أن الترجمة تركز إلى عمق تأملي كي تهبه الحضور اللغوي والبلاغي المناسب، فالنسق الشعري هو مبتدأ الوجود، إنه خطاب الميتافورا، ذلك أن الاستعارة هي من يؤدي لعبة الاستبدال من ذخيرة نسقية ومن مصفوفات لسانية تخلص في منتهى التشكل عبر الاستعارة كي يصبح واهبا لمُقدّرات الانزياح المركب و(أن ما يهب الوجود لا يكاد في حدّ ذاته موجودا)⁸، إذ ما يتطلب هو ما يؤديه المجهود للمنجز الترجمي، حيث إن الترجمة هي أداء لغوي عابر من النص الأصل إلى النص المصّب، كما أنها في الوقت ذاته تتدرّع بأداء التأويل، لأن الترجمة وهي تباشر النص تؤدي في المأخذ الأولي تلك الصورة المحضة والمنطق الفعلي لما يقارب الأنطولوجية الصورية بين النص والأصل التام والنص الخُداج - غير التام في اكتماله - وهو نمط من التقارن في وهم الترجمة أو عملية الأداء الاستشراقي لخطاطات الترجمة في صناعات التراكيب ضمن سياق الفهم ومقدّرات كشف المعاني إزاء صنفات المباني، من هنا يتبدّى لنا أن الترجمة حين تنخرط في تجريدات التحديد الصورية الشارحة، قصد الكشف عن مقدّرات التحدّد كالأخذ بالثابت لمعنى اللفظ إزاء ما تؤديه مكونات الوحدات المعجمية "La composante Lexèmes" لأن الجهد التأويلي للترجمة يصطدم بطبيعة القاموس لأن (ما أدرج في القاموس "أعني القاموس النظري"، إنما هو مادة معجمية وليس ألفاظا، والذي نفتقر إليه في تفسير نظري للدلالة المعجمية هو أن القاموس يتضمن تعيينا لكل مادة معجمية فيما تنتجه من فائدة بمناسبة شروط الصدق لسائر الجمل التي تقع فيها)⁹، وعلى هذا الأساس فإن مقدّرات الترجيح في مقابل مصفوفات المعنى، كونها مقتضى يتطلّبه سياق الترجمة صوب تقلّب أبنية التراكيب لأنساق مباني الجمل، وعليه فما يتّصف به اللفظ كونه وحدة شاردة وهو بمنأى عن الالتزام باتساق تجاور الوحدات اللغوية، لأن السياق دوما يقوِّض أوصاد الصورية للتحدّد المعجمي إزاء ما

تعصف به انزياحات المجازات أو تراكيب خطاب الميثافورا في أي نسق مبدع بعامة أو الشعري بخاصة إذ تنخرط الترجمة عبر جهد تأويلي آخروهي (تتمكن من أن تتمثل روح النص واللامُعبر عنه... بالاختلاف الذي لا يمكن تجاوزه)¹⁰ أو تخطيه، كونها تعي بالتغير المتجدد، إذ ليس في الحاصل نصًا مُكرَّرًا بقدر ما هي إشباع لتجارب لغوية في نحو ما يفصح به غادامير، لأن الترجمة لا يمكن أن تحصل عليه إلا وفق ما أعرب عنها هوسرل بـ "فينيمينولوجيا الاستحضارات الحدسية حيث المقولي، المنطقي لا مُمكنة له ما لم تعضده انزياحات أخرى تتخطى فاعليات المدركات التعيينية، حيث تتأثّر تلك المغايرة أو المفارقة بين المنطق القبلي الصوري - الصورة المحضة للفكر - وهذا التقابل يقع بين الأنطولوجيا الصورية وأنطولوجيا الواقع والخيالية، وعليه فالعقل الترجمي إثر أداء مجهوده التأويلي فيحدث فاعلية التشافع العملي بينهما، لأن المعقولات الصرفة هي مدخل للحرفية النسقية الصماء، كما أن المعقولات هي أساسا منتزعة من فاعلية تخيلية، لأن الصّرف والمحض والواضح لا ينتج أعرافا تأويلية ضمن السياق الترجمي، وعلى هذا الأساس فالترجمة هي استدعاء نص يستوجب تعقّب الأصل عبر تمامية، لا تقتضي الانفلات وكفاية تتطلّب الإحاطة بمشمولاته وفق ما يطرحه فيتغنشتين لمفهوم اللغة بما يمكن أن يفكر فيه، من هنا يرد أنزياح أي نص مبدع بعامة والشعر بخاصة بين نسق نظامه ونسق الترجمة المراد إحداثه، وعلى الرغم من أن نسق النص المبدع يتضلع من تلك الاستعارية التي يتأوّلها النقل الترجمي عبر مجهود تأويلي، لأن مثل هذا النقل هو فجوة تقتضي تأديّة لعبور يحاذي النسق اللساني للنص الأصل ومع ذلك فالترجمة تقع من جدلية ترد أساسا بين ذلك الدال الذي تؤديه الميثافورا ونسقية النسق اللساني المفتوح الذي تظل الترجمة تلاحقه وتتعبّبه، ففي حال ترجمتها للشعر فهي تصارع لتلك الميثافيزيقا التي تسربت إليه وكذا انزياحات المجاز للتركيب، ومن ثم فالعلاقة التي يعقدها كارناب "Carnap"¹² بين الشعر

والميتافيزيقا، لأن الشعر ينزع إلى الوجود الطبيعي على الرغم من نحويته ومعياريته، إذ يتضلع من وجود بلا تشكّل وحضور بلا هيئة، وها هنا ترد الترجمة كي تمثله عبر مقدّرات لغة كي تستضيفه على الرغم من أن مدارج التأويل لا تستجيب كي تمسك بالنسق اللساني لبلاغة الأصل ومن ثم فهي تستدعيه للنص المصّب، لأن راهنية التوسّع تُسهم دوماً في تهفيت حضور الأصل بقطعية من التحديد، لأن الأصل هو مثار للاختلاف لما يتسرّب إلى أقانيمه من التحوّل إثر حركيّة الانتقال، إذ إن الاستعاريّة التي تتأسس عليها الأنساق الشعرية تنبني على فاعلية الاقتصاد اللغوي، مما يقدم للمترجم نسقا لسانيا متفردا لا يتكرر في غيره من الأنساق لذلك فهو يحاكيه كي يعتلق بما يُقرّبه لسانيا أو يضارعه بلاغيا، فالمترجم يشرع بوصفه متلقيا ويخلص منه كونه منتجا لذلك الإبلاغ المتزاح عن تلك الإبانة التعينية والمحدّدات القطعية .

إن عملية استيعاب التشكل النسقي للنص بعامة تستوجب في المقابل فرضية ما تستحضره لسانيات الترجمة من أنساق متقلّبة إزاء رسوخ النسق الأصل، وعليه فعملية الفهم الشعري - على سبيل المثال - تقتضي لدى المترجم الأخذ بتلك القسمة بين ما يتطلّب منه منطق التركيب النحوي أو الاتساق اللساني، حيث الاستدلال ومقدّرات التقسيم لما يقتضيه المأخذ الإيستيمي لنحوية النسق، كونه مسلكا منطقيا عقليا وما بين النسق الافتراضي للعدول اللغوي، ممّا يقتضي إحداث جمالية مضافة، وما وقع للنّحاة وقع للمناطق في شريعة سُلّمِيّات التراكيب ذلك أن المجاز والمشارك اللفظي والاستعارات البعيدة المرمى في أداء المُحال هي تسفيه للسياق التواصلّي وتضليل لوضوح المأخذ الإبلاغي، فالنحو والمنطق وردا أساسا لدفع الانحراف اللغوي كونه فسادا للتواصل، لذلك فالانزياح الذي يتأسس عليه الشعر أفرز ذلك التنازع بين فهم النحاة ومنازع الشعراء في إتيان المحال، لأن الانزياح الذي تتأسس عليه أنساق الشعر إنما هو تحوّل في التشكل التركيبي، لأن اللسانيات المعاصرة تسرّبت كي تحدث نمطا من

إعادة التمعن والتحري ضمن مرجعياته، فالشاعر عبر إبداعه يرتهن إلى ذلك الفائض التركيبي والتقديم والتأخير والقلب والإبدال، غير أن النحو وفق مشروعيته المعيارية يراعي الأخذ بالأصل التعييني للتركيب والشعراء لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي (أمراء الكلام يُصَرِّفونه آتَى شأؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم.. من تصريف اللفظ وتعقيده ... واستخراج ما كَلَّت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه)¹³، كما أنَّ ابن جني اقترب في معالجته نتيجة لما يعصف به المجاز، حيث أبدى مأخذاً من المرونة والتعدي الذي يراعي عبر التجاوز في أدائه الواعي صوب ما تسلكه أنساق الشعر إثر نزوعه للتركيب الشعري لدى المتنبي (إذ الشعراء لا يُستنكر عندهم بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره... ولو شاء شاعر... أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلاً، وصفة لجازله.. فإذا جاز عيبُ أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أخرى بالجواز...) ¹⁴ وعلى الأساس نتج العُدول في تراكيب الشعر عن نحوية القياس اللغوي لدى الجمهور، إذ يجوز في الشعر صرف ما لا ينصرف وهو ينصرف... ويجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ¹⁵، لذلك نتجت محمولات أبنية أنساق الشعرية حاملة لتلك المورفولوجيا من انزياحات التراكيب إلى جهة اللامتوقع لدى النحاة، لأن الفرد من العرب لدى ابن جني إن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به - مما يخرج عن القياس - فإن الأولى في ذلك أن يُحسن الظن به، ولا يُحمل على فساده ¹⁶، مما دعاهم كي يحتاطوا من تقلبه بوصفه اضطراباً يعصف بسكونية التراكيب وهي تركز إلى سلامتها ومواضعها التخاطبية، مما استوجب لديهم الأخذ بالاحتراز، مما يقع على أبنية اللغة وإن اعتادت العرب في مساق ضروب تراكيب الشعر أنها تنبني دوماً على شعرية الانحراف وفق نحو الحدو الذي تأخذ به جماليات أصول الشعر العربي القديم، إثر هذا تغتدي التراكيب الشعرية وهي تُحمل على محملين، محمل البناء اللغوي حسب وعي النحاة له جهة صحة مواد اللغة

ومحمل العدول الذي يطرأ على تراكيبها كونه خروجاً إلى المحال البنوي فاغتنى تجاوزاً وتخطياً متقلبا في نحو ما تسلكه جماليات المكوّن الشعري، كي تخرج عن السلاسل الإعرابية والصرفية، لأن لعبة الأنساق الشعرية وفق ما ينتهي إليه دوسوسير تخضع أساساً إلى مبدأ القيمة اللسانية فالوحدات اللغوية مثل قطع الشطرنج،

و) القيمة المعلقة لكل قطع اللعبة إنما تتعلق بموقعها وموضعها من رقعة الشطرنج، وبالمثل فإن كل لفظ واحد في اللسان تتحدّد قيمته بالمقابل مع سائر الحدود الأخرى.... صحيح أن القيم والمعايير في هذه اللعبة تقوم هي أيضاً على التراضي وبالخصوص على الاتفاق الذي لا يقبل التأويل والتغيّر والاتفاق هو قاعدة اللعب¹⁷ وعليه يتّضح أن نحو الشعر يتنازع دوماً مع قياس الجمهور، فالمنفلة عن حال اللسان الساكنة يؤدي بالضرورة تراكيب استعارية تظل تعتاص على الترجمة كي تؤدي لها نسقا وفق هذا التحول المتميز، ومن ثم فلسانيات الترجمة يعصف بمأخذها في أداء ذلك الجهد وهي تسعى لمحاكاة تفاصيل النقل لذلك الرّسوخ للأصل الذي تظل تقلّبه إلى جهة فرضيات الأنساق، لأن حدود التقابل تخضع لمدارة الحيرة في الاختيار وفاعليات الاستبدال لتلك المقدّرات من التقابل، لأن جهة الإضافة في نسق التركيب الشعري "النص الأصل" مخالفة لنسق النص المصبّب، لذلك فإن بول ريكور يُعزّي ذلك إلى ممكنات الترجمة وهي تظل تلاحق (الخفي من تلك البنيات للغة أصلية خفيّة، لأن تحمل دوماً أثرها الأصلي والتي يجب إيجادها أو إلى وجود شفرات ما قبلية في شكل بنيات كلية .. بنيات متعالية "Transcendantales" يمكن إعادة بنائها)¹⁸، وعليه فالألفهم يظل يُفرز لدى جهد الترجمة ذرائع التأويل كي تخلص إلى ذلك التقلب في إنتاج تلك الأنساق المتلاحقة والتي تظل مفتوحة دون ثبات تركزن إليه نسبياً، لذلك فعملية النقل الترجمي تكاد تقارب علاقة الشيء بالنسخة أو الظل مما يستوجب أن الظل أو النسخة تقتضي كمية لامتناهية

من النسخ ومستغرقة لاتستقر قصد استحضاره نتيجة الموانع التي تجعل الأصل غير موافق للأصلية وعليه فالأصل يظل يُختزل في الاختلاف، إذ إن الاختلاف يُشظيُرسوخ مضمّرات الأصل ومن ثم يظل مخفياً لا يتأسس، وعلى هذا الأساس يصبح الظاهر الموافق للأصل مما يُدعى بـ "Le Simulacre" هو الرمز أو العلامة التي تستبطن الشروط لخصوصية التكرار والإعادة، لذلك فالسيميلاكر أو الظاهر المصطنع يشخص ذلك الاختفاء المؤسس في الأصل والذي انتقص من مصفوفات النموذج¹⁹، في نحو ما نلفيه في وصف الجاحظ الاصطلاحي المتراوح بين الدليل وشبه الدليل، ذلك أن المترجم لديه، (إذا كان قد ترجم لا يكمل لذلك أخطأ على قدر نقصانه من الكمال، وما علم المترجم بالدليل عن شبه الدليل ... وما علمه بالحدود الخفية؟ وما علمه بسقطات الكلام وأسقاط الناسحين للكتب؟)²⁰ وفق هذا يظل النص المترجم في مقابل الأصل تشكلاً خُداجاً غير تام ومفتوحاً لا ينتهي للتحديد المغلق.

إن الأصل يأخذ حضوراً متعالياً وفي الوقت ذاته يظل مدعاة لتداعي النقول ومن ثم يقترب الأصل من تلك الحالة العصية على الفهم والتقريب التأويلي، إذ الترجمة تتعارض مع الأصل كونها نقلاً لفظياً وفق ما يطرحه طه عبد الرحمن²¹ بين الفلسفة والترجمة، غير أنه يُعدّ التعارض عبر ثالث العقلاني والشمولي والمعنوي، لذلك فالتدافع يقع بين العقلانية والفكرانية وبين الشمولية والخصوصية²¹، الأصل قيمة تأملية لما يتأسس على ذلك الخلو الذي تسعى الترجمة إلى استنساخه عبر إجراء النقل، من هنا نقدّرتلك الصعوبة التي أورها الجاحظ لترجمة الخطاب الديني والفلسفي والشعري، إذ إن (الترجمان لا يؤدي ما قال الحكيم على خصائص معانيه وحقائق مذهبهِ ودقائق اختصاراته وخفّيات حدوده ولا يقرر أن يوفّيها حقوقها ويؤدي الأمانة فيها وكيف يقدر على أدائها وتسليم معانيها والإخبار على حقّها وصدقها إلا أن يكون في العلم بمعانيها، واستعمال تصاريّف ألفاظها، وتأويلات مخارجها، مثل

مؤلف وواضعه)²² إثر هذا يتضح أن الجاحظ يدرك عبر سياق حضوره التاريخي لمتعدد النقول الترجمية لفلسفات الإغريق وحكم الفرس ومدونات الهنود، فيقربنا من المأخذ التقابلي، إذ يحدث نمطا من التقييس المعرفي بين مؤلف الأصل ومترجمه، ذلك أن مطاولة الترجمة للمعطى التصوري أو المأخذ النظري في حذو خصوصيات المنقول المعنوية تظل عصية إذ تخلص إزاء هذا كي ننتمي إلى التساؤل في كون الترجمة تهض على الوعي بالمكون المعنوي للغة وصنافته الميثولوجية والمجازية التي تُنضد أساليب الأنساق جماليا أو الوعي بذلك الإشباع الاستعاري أو ما يتبع ذلك مما تتأسست عليه الأنماط البدئية من أشكال رمزية، من هنا يمكن أن نقول أن الأصل يظل مثارا للتساؤل كونه حاملا لأركيولوجيا التعاقب النسقي المترجم، (فيكون الأصل حاملا في ذاته لأسباب ترجمته، بمعنى أنه يقبل من نفسه ممارسة الترجمة عليه، يترتب على ذلك أن قابلية الأصل للترجمة هي السبب الذي يواصل به الأصل حياته من خلال النقول المتتالية له، كما أن هذه القابلية هي قدرة الأصل على البقاء، كما يترتب عليه أن مختلف النقول، بفضل هذه الخاصية المبتوثة في الأصل، تصبح موصولة بعضها ببعض، معبرة بهذا الوصل عن أواصر "القربا" التي تجمع بين مختلف الألسنة في أداء مقاصدها، إلا أن هذه القربا ليست علاقة مشابهة بين هذه الألسنة، بل هي علاقة قصدية تجعل كلاً منها يتضمن قصدا يهيه تكامله، إذ أن هذا القصد لا يتحقق على تمامه إلا بتضافر مجموع القصود المنطوية في الألسنة بعضها مع بعض، وليست اللغة الخالصة إلا هذا التكامل القصدي بين اللغات الخالصة، فاللغة الخالصة إذن هي عبارة عن الحال التي تتألف فيها جميع وجوه القصد المميّزة للغات الخاصة)²³.

الأصل هو الأنموذج التركيبي لصفاء النسق لذلك فسلالته التكوينية موصولة بما أدته الترجمة له من تراكيب أخرى، إذ ساقته إليه تلك البنيات العميقة، وعليه فالتركيب الأصل أو النسق الأنموذج إذا أخذناه وفق طرح

شومسكي فإنه يتأسس من الأشكال النووية، حيث تفاعل الأبنية التحتية ترد انطلاقاً من أنساق مشتقة، وعبر تحويلٍ أو عدد من التحويلات المتعاقبة يتضح أننا ننطلق من طبقة معينة من التشكل النووي الذي يتأسس من تركيب الجملة أو عندما تعد مشتقة بواسطة التحويلات، بذلك يسعنا اتخاذ قرارات وجمية بشأن بنية اللغة²⁴ فالأصل التركيبي أفرزته أيضاً الترجمة لما ساقته سواء أكانت شفوية أم تحريرية في بداية حضورها التواصلي بين اللغات، " فعلم السلالات البشرية يسرد لنا عن تواصل اللغات وما نتج عن ذلك في فلسفة اللغة إزاء مشكلة المعنى في مقابل الأبنية المختلفة للغات، مما أفرز ما يدعى بـ "نحو علم الترجمة" إثر ترجمة الكتب الدينية لعدد لا يحصى من اللغات"²⁵، من هنا يمكن التساؤل عن النسق النووي لأنساق الشعر الجاهلي، وحضور أبنيته المضمرة في أنساق الشعر الأموي وحضور الثقافة الفارسية وغيرها في الشعر العباسي وحضور الثقافة الإسبانية في الشعر الأندلسي، ومن ثم فالاشتغال البياني في أبنية التراكيب تسهم الترجمة فيه بنصيب نسقي مضمّر، مما يجعلنا نحتكم إلى حفريات التأثيل البنوي التقابلي والمستمد من جذور اللغة الحالة في لغة أخرى وفق ما يباين أو يماثل، إذ قد تسهم وحدة خطابية صغرى كونها شذرة بيانية في تشكل نسق خطابي أكبر وعبر فاعلية التحوّل والتشكل للترابطات تنتهي إلى التشكل النصي وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون الترجمة قد ساهمت منذ البدء بإنجاز تركيبي خفي ظل مضمراً خلف الأنموذج التركيبي للأصل مما مكّن ما ساقته كي يندمج ضمن الأصل، فحققت ذلك الافتراض اللغوي الخفي عبر لغة طبيعية، فانتهت إلى ذلك التكوين النووي النسقي أو الأصل البدئي للمعنى وعليه فالترجمة أفرزت عبر هذه المسافة فعل الاختلاف إزاء دلالات الأنساق المجهولة التي يتضمنها الأصل وكأنها حين تتواصل بأي نص تظل تبحث عن تكوينها الأول سعياً منها بلوغ الأصل فالببحث هو آلية استرجاعية دائمة تتقصدها ومن ثم فالترجم تظل تحفزه شفرات التشكل

اللغوي للأصل إزاء مصفوفات الاستبدالات النسقية التي يجريها سعيًا منه لمقاربة متخطيا المعجمية والتعينية إلى تخوم الاقتران عبر مداراة التأويل كي تتمثل ذلك الإجراء في مخالفة الحاضر عبر ملاحقة المستشرف من بوارق الأنساق الخُلب فتعترك كي تقوض متاهة فينمينولوجيا تعاقب الأنساق.

هوامش البحث:

1. T : Todorov, Poétique, Paris, éd, Seuil, 1968, p.15.
2. ويليك (رينيه)، وارين أوستن، نظرية الأدب، نظرية الأدب، تر/ ص/90.
3. Paul Ricoeur, Du texte a l'action, Paris, Edition du Seuil, 1986.p.154.
4. بوعلي (نابي)، بول ريكور والفلسفة، منشورات ضفاف، بيروت، دارالأمان، الرباط، منشورات الاختلاف الجزائر ط/01، 2014، ص/194، 195.
5. دوسوسير (فردناند)، محاضرات في علم اللسان العام، تر/ عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، المغرب، 2008، ص/188.
6. Emile Benveniste, Problèmes de linguistique Générale, Paris, Ed, Gallimard, 1974, p.93.
7. ينظر، الميلود (عثماني)، الشعرية التوليدية، شركة النشر والتوزيع - المدارس -، الدار البيضاء، ط/01، 2000، ص/162.
8. جعفر (صفاء عبد السلام)، أنطولوجيا اللغة عند هايدجر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، إسكندرية، 2000، ص/36.
9. كيمبسون (راث)، نظرية علم الدلالة - السيمانطيقا - تر/ عبد القادر قنيني، دارالأمان الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية ناشرون، بيروت، ط/01، 2009، ص/118، ص/35، 38، 41.
10. أنقزو (فتحي)، قول الأصول، - فينومينولوجيا التّخوم . منشورات، ضفاف، بيروت، دارالأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط/01، 2014، ص/35، 38، 41.
11. المرجع نفسه، ص/87.
12. القرطاجني (أبو الحسن حازم)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح/محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/02، 1981، بيروت، ص/143، 144.

13. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 03، 2008، مج/ 01، ص/ 236، 329، 357.
 14. السيرافي (أبوسعيد) شرح كتاب سيبويه، تح/ أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012، مج/ 01، ص/ 253.
 15. ينظر، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح/ عبد الحميد هنداوي، ص/ 381.
 16. دوسوسير (فردناند)، محاضرات في علم اللسان العام، تر/ عبد القادر قنيني، ص/ 133.
 17. ينظر، ريكور (بول)، عن الترجمة، تر/ حسين خمري، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية ناشرون، بيروت، ط/ 01، 2008، ص/ 36.
 18. Daniel Charles, Différence et simulacre Le Simulacre, Traverses 10 Revue trimestrielle, Ed Minuit, Parisp.75.
 19. الجاحظ (أبو عثمان بن بحر)، كتاب الحيوان، تح/ عبد السلام هارون، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط/ 2، 1965م، 1384هـ، ج/ 01، ص/ 78.
 20. ينظر، عبد الرحمن (طه)، فقه الفلسفة - 1 - الفلسفة والترجمة، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط/ 01، 1995، ص/ 59، 60.
 21. الجاحظ (أبو عثمان بن بحر)، كتاب الحيوان، تح/ عبد السلام هارون، ج/ 01، ص/ 76.
 - (فمى كان رحمه الله ابن البطريق وابن ناعمة وابن قرة وابن فهير وثيفيل وابن واهيلي وابن المقفع مثل أرسطاليس ومى كان خالد مثل أفلاطون). المصدر نفسه، ج/ 01 ص/ 76.
 22. عبد الرحمن (طه)، فقه الفلسفة - 1 - الفلسفة والترجمة، ص/ 67، 68.
- نقلا عن / Benjamin, W, pp.264-267. La tache du traducteur

23. ينظر، الشكيري (محمد)، دروس في التركيب، دار الأمان للنشر والتوزيع،
الرباط، ط/01، 2005، 70، 71.
24. ينظر، موان (جورج) ، علم اللغة والترجمة، تر/ أحمد زكريا إبراهيم،
المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط/ 01، 2002، ص/ 67، 68.